

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 85

الثلاثاء، 4 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتُتحت الجلسة الساعة 15/10.

البند 32 من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي تقرير الأمين العام في الوثيقة A/78/864.

مشروع قرار A/78/L.74

تفكك العائلات، وتعطل التعليم، والتعرض الخام لمجموعة حقيقية من انتهاكات حقوق الإنسان. بالنسبة للنساء والفتيات، فإن النزوح الداخلي لا يؤدي إلا إلى تضخيم مواطن ضعفهن الموجودة مسبقاً أمام التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ولهذه الأسباب، أكرر دعوة الأمين العام إلى العودة الآمنة والطوعية والكرامة لجميع المشردين قسراً إلى ديارهم، فضلاً عن ضرورة احترام حقوقهم في الملكية.

من الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من الخطوات للتصدي للتدهور في حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، وتيسير حرية التنقل والوصول إلى الحقوق والخدمات للسكان الجورجيين العرقيين في المناطق المتأثرة بالنزاع. وعلى هذا النحو، فإنني أشجع بقوة الجهات الفاعلة ذات الصلة على تيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ومستدامة إلى أبخازيا وجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، مما يسمح للوكالات الإنسانية والإنمائية بتقييم الاحتياجات ومساعدة السكان، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً.

أؤكد من جديد دعم استقلال جورجيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، كما أعرب عن تأييدي للحل السلمي لجميع النزاعات في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم للنظر في آخر تقرير للأمين العام عن حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا وجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا (A/78/864)، وهي مسألة تسلط الضوء على التحدي المستمر والمتزايد المتمثل في التشريد القسري في جميع أنحاء العالم. في الواقع، أجبر أكثر من 100 مليون شخص على مستوى العالم على الفرار من منازلهم، وهو رقم قياسي من الأشخاص المتقلين نتيجة للاضطهاد أو النزاع أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الأحداث التي تخل بالنظام العام بشكل خطير. ومعظمهم، 62.5 مليون شخص، نازحون داخل بلدانهم. نحن نعلم أن النزوح يحطم الأرواح، أحياناً لأجيال، ويخلق مشقة شديدة مع

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة <http://documents.un.org>



النزاعات بالوسائل السلمية، وتقديم تأكيدات للدول الأعضاء بأن القرار يركز على الإنسان ويهدف إلى تعزيز السلام الدائم والدائم في المنطقة. ويستند نص مشروع القرار إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، ويمثل تطبيقاً قاطعاً للقرار المفاهيمي الذي تصدره الجمعية العامة للأمم المتحدة مرتين في العام بشأن "توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً" (القرار 205/78).

يهدف مشروع القرار إلى إعادة تأكيد حق مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء والنساء والأطفال والمسنين في العودة، بأمان وكرامة، لكونهم أرغموا على مغادرة ديارهم فجأة والتمس ملجأ في أماكن أخرى. ويؤكد مشروع القرار ضرورة احترام حقوق الملكية لجميع النازحين داخلياً واللاجئين المتضررين من النزاع، وإعادة التأكيد على عدم قبول التغييرات الديمغرافية القسرية، وضمان وصول الأعمال الإنسانية بدون عوائق إلى جميع المشردين داخلياً واللاجئين وغيرهم من الأشخاص المقيمين في جميع المناطق المتأثرة بالنزاع في جميع أنحاء جورجيا.

علاوة على ذلك، يؤكد مجدداً مشروع القرار ويؤيد الدور الرئيسي للمناقشات الدولية في جنيف، وهي الشكل الوحيد لمفاوضات السلام الدولية بشأن هذه المسألة، ويدعو جميع المشاركين، بمن فيهم جورجيا، إلى تكثيف جهودهم لإحلال سلام دائم، والالتزام بتعزيز تدابير بناء الثقة، واتخاذ خطوات فورية لضمان احترام حقوق الإنسان وتهيئة الظروف الأمنية المواتية الطوعية، عودة جميع المشردين داخلياً واللاجئين إلى أماكنهم الأصلية بأمان وكرامة ودون عوائق.

أخيراً، يدعو إلى وضع جدول زمني محدد لضمان العودة الطوعية والأمنية والكرامة وبدون عوائق لجميع النازحين داخلياً، وإلى الإبقاء على أداة الإبلاغ من أجل إبقاء المجتمع الدولي على علم بتنفيذ النص من خلال التقارير السنوية للأمين العام، التي يكرر آخرها نفس البيان الذي كان عليه في السنوات السابقة في إطار الفرع المعنون "نطاق التشرد، العودة والاندماج المحلي"،

"لم تُلاحظ أية تغييرات رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالنازحين داخلياً واللاجئين الذين يمارسون حقهم في العودة". (A/78/864، الفقرة 16).

ونحن نعلم أنه لكي تكون قرارات الجمعية العامة ذات مغزى، يجب أن تترجم إلى أفعال على أرض الواقع، ولذلك أدعو إلى التنفيذ الكامل لتلك القرارات بشأن الموضوع المعروض عليكم اليوم، تماماً كما هو حال جميع القرارات الأخرى. وفي هذه الأوقات التي تتصاعد فيها التوترات، من الأهمية بمكان أن تمضي جميع الأطراف الفاعلة قدماً نحو حوار حقيقي وفعال وسلام دائم في المنطقة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا ليعرض مشروع القرار A/78/L.74.

السيد باكرادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبكم مرة أخرى بالنيابة عن مئات الآلاف من المشردين داخلياً واللاجئين الذين شردوا قسراً من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي، أوسيتيا الجنوبية، المحتلتين في جورجيا.

بينما أقف هنا، أرجو منكم تأييد مشروع القرار A/78/L.74 المعنون "حالة النازحين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا". لم يتغير الغرض الرئيسي من مشروع القرار هذا، ألا وهو معالجة المحنة الإنسانية للمشردين داخلياً واللاجئين الذين أجبروا على الفرار من ديارهم نتيجة لموجات متعددة من التطهير العرقي بدأت في التسعينيات وبلغت ذروتها في العدوان العسكري الشامل على جورجيا في آب/أغسطس 2008. وحتى هذا التاريخ، حرّموا من حقوقهم الأساسية في العودة إلى أماكنهم الأصلية بأمان وكرامة، وحرّموا من حقوقهم في الملكية. ومع تزايد عدد الأصوات المؤيدة والديناميات المشجعة في كل اتجاه، فإن مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع ما انفكت الجمعية العامة تعتمد بانتظام منذ عام 2008.

إن مقدي مشروع القرار هذا، الذين يشكلون في الواقع أكثر من 60 دولة عضواً في الأمم المتحدة من جميع مناطق العالم، لا يزالون ملتزمين بالمبادئ المعترف بها عالمياً والمكرسة في النص، وفي مقدمتها الحق في العودة، واحترام حقوق الملكية، فضلاً عن الدعوات إلى حل

لمعالجة عودة النازحين داخليا واللاجئين إلى ديارهم. ومع ذلك، فإننا نشهد باستمرار سياسة روسيا المتعمدة التي تعرقل النقاش الهادف حول هذه المسألة الإنسانية البحتة، مما يحول دون إحراز أي تقدم في هذا الصدد. وقد أكد ما يصل إلى 100 قرار وبيان رئاسي وبلاغ بالإجماع "التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً". أكدت قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بين عامي 1993 و 2009 بشكل مستمر على ضرورة "معالجة الحاجة إلى العودة الكريمة للنازحين داخليا واللاجئين، بما في ذلك مخاوفهم الأمنية وحقوق الإنسان". ومشروع القرار ليس ضد أي طرف، ولا يهدف إلى توجيه أصابع الاتهام إلى المسؤولين عن التشريد القسري. وعند تقديم هذا القرار، نترك السياسة جانبا كل عام ونركز حصريا على البعد الإنساني للمشكلة. ولم يتغير نص القرار لأنه لم يتم بعد الوفاء بأحكامه. إن التركيز الرئيسي على الجانب الإنساني للمسألة المطروحة إنما هو قرار متعمد يتخذه وفد بلادي لتجنب أي تكهنات سياسية عندما تكون الحقوق الأساسية للنازحين على المحك. وفي ضوء ذلك، نطلب منكم الاستمرار في التمسك بالمبادئ والتصميم الذي لا يتزعزع والدفاع عن الحقوق المعترف بها عالميا إلى أن تنفذ أحكام هذا القرار تنفيذا كاملا.

إن مشروع القرار المعروض عليكم، A/78/L.74 المعنون "حالة النازحين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا"، في إطار البند 32 من جدول الأعمال، "النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي"، مقدم من 62 دولة، ريثما يصدر العدد النهائي، بما في ذلك إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توفالو، تونغابو، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، فيجي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا،

يعاني السكان الذين يعيشون في المناطق المحتلة من استمرار حرمانهم من حقوق الإنسان الأساسية، فضلا عن العزلة والتمييز. وقد تجسدت هذه الحقائق بشكل منهجي في التقارير السنوية لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان استنادا إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 40/52 المعنون التعاون مع جورجيا، وفي نهاية القرار ترد عبارات عن مختلف أشكال التمييز التي لا يزال الجورجيون الإثنيون يتعرضون لها في كلتا المنطقتين المحتلتين، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة، والحرمان من الحرية، والاحتجاز التعسفي، وانتهاك الحق في الملكية، وانتهاكات الحق في الصحة، والقيود المفروضة على التعليم بلغته الأم. وتكرر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توصياتها "بإجراء تحقيق فوري وشامل في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة والتعذيب وسوء المعاملة، وتكثيف الجهود الرامية إلى إرساء المساءلة ووضع حد لممارسة الحرمان التعسفي من الحرية".

وعلى الرغم من تلك الخلفية القاتمة، تواصل حكومة جورجيا التنفيذ الفعال لسياسة المصالحة والمشاركة التي تركز على الإنسان بالكامل، والتي تستند إلى نهج غير مسببة وأدوات فعالة لتحقيق أهداف السلام وبناء الثقة بين المجتمعات التي مزقتها الحرب، وضمان العيش الكريم للشعوب المتضررة من النزاع قبل حل النزاع بالوسائل السلمية. وتمضي الحكومة قدما في التنفيذ النشط لمبادرة السلام "خطوة نحو مستقبل أفضل"، وعلى مر السنين، ألهمنا أن نلاحظ الاهتمام المتزايد باستمرار لسكان في المناطق المحتلة بالفرص والخدمات الحكومية المتاحة والمصممة لهم، والتي تعد إنجازا رئيسيا في طريق تحقيق أهدافنا الاستراتيجية المتمثلة في المصالحة والمشاركة.

ريثما يتم التوصل إلى حل نهائي للصراع، تواصل حكومة جورجيا جهودها لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للنازحين داخليا وتحسين الظروف المعيشية لهم. وقد بذلت جهود كبيرة من أجل توفير مساكن لائقة ودائمة للنازحين داخليا، ومساعدة مالية تستند إلى المبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات اللازمة لحلول الإسكان الدائم. وكما ذكر سابقا، يؤكد مشروع القرار على أهمية مناقشات جنيف الدولية، وهي الشكل الوحيد للمفاوضات بين جورجيا والاتحاد الروسي

في اتفاق وقف إطلاق النار بوساطة الاتحاد الأوروبي في 12 آب/ أغسطس 2008 والمكون من ست نقاط.

يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية حق اللاجئين والنازحين داخليا في اختيار حل دائم، بما في ذلك العودة الطوعية والأمن والكرامة، فضلا عن القدرة على ممارسة حقوق الملكية. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم إحراز أي تقدم حتى الآن حيال هذه المسائل، ويذكر أن معالجة المسائل المتعلقة بقضايا اللاجئين والنازحين داخليا هي مهمة أساسية لمناقشات جنيف الدولية. ولذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي المشاركين في مناقشات جنيف الدولية إلى الدخول في حوار حقيقي بشأن مختلف حالات النزوح التي حدثت طوال العقود الثلاثة الماضية، فضلا عن العودة الجزئية للنازحين داخليا، بغية تعزيز حمايتهم، والسعي إلى اتباع نهج عملية وحلول دائمة، بما في ذلك المزيد من عمليات العودة.

ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جورجيا لإيجاد حلول سكنية دائمة للنازحين داخليا وتعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي، ونشجع الحكومة على مواصلة إدماج النازحين داخليا وتحديد أولوياتهم في خطة التنمية الوطنية، وبذل المزيد من الجهود لتحسين ظروفهم المعيشية وسبل عيشهم.

**السيد بولابوسكاس** (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق ودول الشمال الأوروبي: إستونيا، آيسلندا، الدانمرك، السويد، فنلندا، لاتفيا، النرويج، وبلدي ليتوانيا.

منذ الحرب الروسية على جورجيا في عام 2008، ما برحت تنتهك وحدة أراضي جورجيا، مما أدى إلى نزوح آلاف الأشخاص والتأثير سلبا على حقوقهم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن روسيا، وإن كانت تسيطر فعليا على الأراضي الأبخازية الجورجية وتمارس نفوذا حاسما

كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان.

إنكم بدعمكم قضية النازحين داخليا واللاجئين الجورجيين هذه، ستدعمون أيضا قضية كل فرد يعيش في حالة نزوح، لأن المصاعب التي يواجهها النازحون ويشعرون بها تظل كما هي بغض النظر عن أماكنهم الأصلية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي الموقر.

**السيد لامبرينديس** (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي تركيا ومقدونيا الشمالية والجزر الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وسان مارينو.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه القوي لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بدعم بناء السلام وحل النزاعات في جورجيا، بما في ذلك من خلال رئاسته المشتركة لمناقشات جنيف الدولية وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، جورجيا.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الانفصاليتين المحتلتين من جورجيا والتحديات الإنسانية المستمرة التي يواجهها السكان المتضررون من النزاع.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق لدعم هؤلاء السكان، ولا سيما في منطقة أوسيتيا الجنوبية الانفصالية المحتلة. ويشير الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد إلى أن وصول المساعدات الإنسانية منصوص عليه

الدولية، التي تشمل النازحين داخليا. وعلاوة على ذلك، فإن العنف ضد المتظاهرين السلميين وترهيب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني أمر غير مقبول، ولا سيما بالنسبة لبلد مرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويجب احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والحق في التجمع، وكفالة تلك الحقوق.

ينبغي أيضا النظر إلى الحالة في جورجيا في السياق الإقليمي الأوسع، حيث تواصل روسيا سياستها المتمثلة في الاحتلال العسكري لأراضي البلدان المجاورة، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفقا للبيانات الأخيرة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة، تسببت الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا في نزوح داخلي لأكثر من 3 689 000 شخص وفي نزوح خارجي لأكثر من 5 974 800.

إن مشروع القرار A/78/L.74 الذي نحن بصدد اعتماده اليوم يؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة العمل من أجل حماية ومساعدة أولئك الذين نزحوا قسرا ولم يتمكنوا من ممارسة حقهم في العودة الآمنة والكرامة إلى ديارهم لأكثر من عقد من الزمان. ونشدد على الحاجة إلى استمرار مشاركة الأمم المتحدة. ولذلك، وكما فعلت بلداننا في السنوات السابقة، ستصوت لصالح مشروع القرار هذا، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدة له

**السيد لارسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا فيما يتعلق بمشروع القرار A/78/L.74 المقدم من جورجيا بشأن وضع النازحين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا.

ويسر أستراليا وكندا ونيوزيلندا أن تشارك في تقديم مشروع القرار هذا. ونؤكد بشكل لا لبس فيه أننا نؤيد استقلال جورجيا وسيادتها وحقوقها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وعلى الصعيد العالمي، تعترف كندا وأستراليا ونيوزيلندا بحق عودة النازحين إلى ديارهم، عودة آمنة وطوعية وكرامة وبدون عوائق، وفقا للقانون الدولي. مشروع القرار هذا مهم لأنه يتصدى للتحدي الإنساني العالمي وتحذ حقوق الإنسان. ونحن نشجع على تأييد مشروع القرار هذا على نطاق واسع.

عليها، فهي مسؤولة عن انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاك الحق في الحياة، وحظر المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، والحق في الحرية والأمن، والحق في احترام الحياة الخاصة والأسرية، وحماية الملكية والحق في التعليم والحق في حرية التنقل. ونؤيد جميع الجهود المبذولة من أجل المساواة الكاملة عن تلك الانتهاكات والجرائم. ونحيط علما بقرار المحكمة الجنائية الدولية لعام 2022 المتضمن إصدار مذكرة توقيف بحق ثلاثة أفراد متهمين بارتكاب جرائم حرب فيما يتعلق بالغزو الروسي. ومع ذلك، لا يزال يتعين فعل الكثير. إن أحدث تقرير لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، استنادا إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 40/52 المعنون "التعاون مع جورجيا"، بحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشاملة (انظر A/HRC/54/80).

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ومن أسف أن أي آلية دولية لرصد حقوق الإنسان لم يكن بوسعها الوصول بدون قيود لتقييم الحالة. ونحض على وصول المساعدات الإنسانية فورا لتقييم الوضع في هذه المناطق، فضلا عن وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين وصولا كاملا وأمنا وبدون عوائق. ونؤكد من جديد دعمنا لعملية مناقشات جنيف الدولية، التي أنشئت عملا باتفاق النقاط الست المبرم في 12 آب/أغسطس 2008، ونأسف لاستمرار فك ارتباط المشاركين الروس في مناقشات جنيف الدولية.

وفي هذا السياق، نرحب بتعاون حكومة جورجيا مع المنظمات الدولية والالتزام بتزويد النازحين داخليا بالمساعدة والدعم اللازمين من حيث توفير السكن وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، يجب أن نعرب أيضا قلقنا الشديد إزاء اعتماد البرلمان الجورجي مؤخرا لقانون شفافية النفوذ الأجنبي، على الرغم من النداءات المتكررة للترجع عن هذا التشريع. ومن شأن التشريع المعتمد، إذا ما تم إنفاذه، أن يحد من قدرة المجتمع المدني والمنظمات الإعلامية على العمل بحرية، ويقيد الحق في حرية التعبير، ويؤثر سلبا على المساعدة

وتؤكد مرة أخرى أن تأييد اليابان الثابت لسيادة جورجيا وسلامة أراضيها، وكذلك دول مجموعة غوام الأخرى، وهي أوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا. وتعارض اليابان أي محاولة لتغيير حدود جورجيا المعترف بها دولياً. ولم نعترف أيضاً بدولة المناطق التي أعلنت ما يسمى بالاستقلال داخل جورجيا. ونرفض أي محاولة انفرادية لتغيير الوضع الراهن بالقوة ويجب يحدث ذلك في أي ركن من أركان العالم. وتؤكد اليابان التزامها الصارم بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وسنواصل الوقوف إلى جانب الشعب الجورجي ونؤيد تطلعاته إلى حياة آمنة وكرامة ومستقبل في إطار الاتحاد الأوروبي.

**السيدة ألديج (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** في عام 2008 أي قبل 16 عاماً تقريباً، غزا الجيش الروسي دولة جورجيا ذات السيادة. ولا تزال القوات الروسية وحرس الحدود الروس موجودين حتى يومنا هذا في منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا الانفصاليتين اللتين لا يبعد بعضهما عن العاصمة الجورجية تبليسي سوى نصف ساعة. إن حالة حقوق الإنسان في تلك المناطق والهجمات الروسية الهجينة المستمرة تبعث على القلق العميق. وتحت المملكة المتحدة روسيا على إنهاء وجودها غير القانوني في أجزاء من جورجيا على الفور، فضلاً عن التراجع عن اعترافها بما يسمى استقلال تلك المناطق الانفصالية. ونؤيد تماماً سيادة جورجيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً، ونشدد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للنزاع على أساس الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا علاوة على القانون الدولي.

وتقف المملكة المتحدة - بوصفها مؤيداً طويلاً لهذا القرار السنوي - بقوة خلف الشعب الجورجي وجميع المشردين داخلياً في جميع أنحاء العالم. إن لجميع الأشخاص المشردين قسراً من سكان جورجيا حقاً غير قابل للتصرف في العودة الآمنة والكرامة إلى دياره. ويوفر هذا النص آلية حيوية لإبلاغ الأمين العام بالتطورات المتعلقة بهذه المسألة، مما يساعد على حماية أكثر الفئات ضعفاً. ولذلك نحث جميع الدول الأعضاء على التصويت مؤيدة لمشروع القرار A/78/L.74.

ترى كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن التغييرات الديمغرافية القسرية في جورجيا ذاتها، غير مقبولة. ونؤيد حقوق النازحين من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في العودة إلى ديارهم.

تشعر أستراليا وكندا ونيوزيلندا بالقلق إزاء منع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من الوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان دخول هذه المنظمات ووصولها إلى المحتاجين. كذلك تشعر كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بتدني مراعاة حقوق الإنسان في هاتين المنطقتين، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، وإساءة معاملة السجناء، والإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة.

أخيراً، تنتقد كندا وأستراليا ونيوزيلندا الدور الذي قامت به روسيا في إشاعة عدم الاستقرار في جورجيا. هذا جزء من اتجاه العدوان الروسي المتكرر على جيرانها، بما في ذلك غزوها غير القانوني وغير الأخلاقي لأوكرانيا، الذي تدبته كندا وأستراليا ونيوزيلندا بشكل قاطع. تلتزم كندا وأستراليا ونيوزيلندا بعالم لا يهيمن فيه أي بلد، وعالم لا يخضع فيه أي بلد للهيمنة.

**السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لجورجيا على قيادتها لمشروع القرار A/78/L.74 بشأن حالة النازحين داخلياً واللاجئين من جورجيا. وتقخر اليابان بمشاركته في تقديم مشروع القرار.

إن حماية النازحين داخلياً واللاجئين مسألة ملحة، ولكن للأسف، لم تنته بعد الحالة المؤلمة في جورجيا.

يعبر مشروع القرار هذا عن تضامننا مع المدنيين بوصفهم الأكثر تضرراً من العمليات العسكرية للبلد المجاور، روسيا. ولا يزال الجورجيون يعانون من التهجير القسري الطويل الأمد في أعقاب العملية العسكرية الروسية في عام 2008. وكما نشهده اليوم في أوكرانيا، فإن سياسة روسيا فيما يتعلق بالدول المجاورة لها قد استمرت في ذلك المسار الرهيب. وما برحت اليابان تؤيد التسوية السلمية القائمة على مبدأ وحدة أراضي جورجيا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. نشرح الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.74.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

**السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/78/L.74 وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: بابوا غينيا الجديدة، بالاو، ترينيداد وتوباغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، فانواتو، كابو فيردي، كيريباس، المكسيك، ملاوي ونيوزيلندا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل أن أعطي الكلمة لتعليب التصويت قبل التصويت أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):** سيصوت الاتحاد الروسي، كما في السنوات السابقة، معارضا لمشروع قرار هذا العام A/78/L.74 الذي قدمه وفد جورجيا. ونلاحظ أن مشروع القرار قدم مباشرة بعد الهجوم الذي شنه نظام ساكاشفيلي على أوسيتيا الجنوبية. وكان الغرض من المشروع صرف الانتباه عن تلك الحقيقة التي لا جدال فيها بتغطيتها بغلاف إنساني مزخرف واهتمام مزعوم باللاجئين والمشردين. ويسعى مشروع القرار إلى إخفاء تلك الحقيقة الهامة.

لقد سمعنا اليوم من وفد جورجيا أن هذا مشروع قرار إنساني. ولكننا سمعنا بعد ذلك سلسلة من البيانات السياسية التي تتضمن أكاذيب صارخة عن الاتحاد الروسي. وفي ذلك الصدد، نود أيضاً أن نسجل احتجاجنا على بيانكم السياسي بشأن هذه المسألة، سيدي الرئيس.

نود التذكير بما حدث بالضبط في عام 2008. فهذا ليس استنتاجاً من الاتحاد الروسي، بل إنه استنتاج من تقرير الاتحاد الأوروبي عن الحرب في جورجيا. وأود أن أقتبس بعض النقاط من التقرير.

**السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل وفد الاتحاد الأوروبي، ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

لقد مرت 16 سنة بالفعل منذ أن شن الاتحاد الروسي عدوانه العسكري الشامل على جورجيا واحتلال أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. وعلى الرغم من النداءات التي وجهها عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى روسيا للعودة إلى مبادئ القانون الدولي، إلا أنها واصلت تجاهلها، رافضة سحب قواتها العسكرية من الأراضي الجورجية ذات السيادة. ويشير تقرير الأمين العام (A/78/864) إلى أن تدابير ترسيم الحدود على طول خطوط الحدود الإدارية مع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا استمرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على زيادة المراقبة من جانب حرس الحدود الروس وممارسات الاحتجاز الصارمة. ولا يزال السكان الجورجيون على طول خط أوسيتيا الجنوبية الإداري يواجهون تهديدات لحياتهم من قبل ما يسمى بحرس الحدود الروسي. وتدين أوكرانيا بشدة استمرار احتجاز المدنيين المقيمين على طول خطي الحدود الإدارية لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بسبب ما يسمى بالعبور غير القانوني.

ويتناول مشروع القرار A/78/L.74 الذي سيعتمد اليوم، مسألة النزوح الذي طال أمده، حيث حُرِمَ مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من حقهم في العودة إلى ديارهم. وهي فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعادة تأكيد التزامها بالحقوق الأساسي للمشردين داخليا والللاجئين في العودة الآمنة والكرامة إلى ديارهم. ولذلك، فإن أوكرانيا، بصفتها أحد المشاركين الرئيسيين في تقديم مشروع القرار، ستصوت مؤيدة لمشروع القرار.

كما يجب على المجتمع الدولي وضع حد لمحاولات روسيا الإمبريالية لغزو واحتلال جيرانها. ويجب تحرير جميع الأراضي التي تحتلها روسيا، بما فيها تلك التي داخل حدود أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، والسماح للمشردين والللاجئين بالعودة الآمنة إلى ديارهم. ولن يتسنى لنا تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة إلا بوقف ومساءلة الدولة المعتدية.

الجمعية العامة. إن جورجيا، بتكرارها لنص الوثيقة عاماً بعد عام، تحاول أن تفرض على المجتمع الدولي وجهة نظر أحادية الجانب ومسيسة ومتحيزة لمسألة اللاجئين من أجل إعادة تأكيد مطالبها الإقليمية غير المشروعة.

وتشدد أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا على أنه في النسخة الأخيرة من نص مشروع القرار المتعلق باللاجئين والمشردين، والتي لا تختلف بأي حال من الأحوال عن القرارات السابقة، هناك إشارات تؤكد من جديد حق العودة لجميع المشردين داخليا واللاجئين وذريتهم إلى ديارهم في جميع أنحاء جورجيا، بما في ذلك في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. وبالرغم من ذلك فإن مقدمي مشروع القرار لم يذكروا أن وجود هؤلاء اللاجئين والمشردين مرتبط مباشرة بالحرب التي شنتها جورجيا ضد أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، كما لم يرد أي ذكر لحقيقة أن هناك أكثر من 100 000 أوسيتي فروا من التطهير العرقي في الأراضي الجورجية ووجدوا ملاذاً في أوسيتيا الجنوبية في الاتحاد الروسي وما زالوا غير قادرين على العودة إلى ديارهم التي دمرت نتيجة للحرب. علاوة على ذلك، فقد أغفل مقدمو مشروع القرار تماماً ذكر حقيقة أن أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بمبادرة منهما أعادت عشرات الآلاف من اللاجئين الجورجيين إلى ديارهم. وبالتالي، فإن مشروع القرار الذي قدمته جورجيا لا يفشل فقط في مراعاة الحقائق السياسية القائمة، وتحديداً حقيقة أن أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا دولتان مستقلتان، بل يجسد أيضاً غياب الإرادة لإيجاد حلول للمشاكل الإنسانية المعقدة. إنهم مهتمون فقط بتسييس هذه المسألة.

إن لمشروع القرار هذا تأثيراً سلبياً على مسار مناقشات جنيف الدولية بوصفها المنبر الوحيد الذي تتاح من خلاله الفرصة لممثلي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وجورجيا لمناقشة مجموعة واسعة من المسائل القائمة، بما في ذلك مسألة اللاجئين والمشردين.

والسبيل الرئيسي لحل مسألة اللاجئين ليس بصرف الانتباه، مثل مشروع القرار هذا، الذي يهدف إلى أن يكون له تأثير دعائي، بل بتجنب المواجهة وتوقيع اتفاق ملزم قانوناً بشأن التخلي عن استخدام القوة،

النقطة الأولى:

”بدأت الأعمال العدائية المفتوحة بعملية عسكرية جورجية واسعة النطاق ضد مدينة تسخينفالي والمناطق المحيطة بها، بدأت تحديداً في ليلة 7 إلى 8 آب/أغسطس 2008. وكانت قد بدأت بهجوم مدفعي جورجي على نطاق واسع.“

وبالتالي، كان هذا هجوماً من قبل نظام ساكاشفيلي استهدف مدينة تسخينفالي المدنية.

النقطة الثانية:

”إن البعثة ليست في وضع يسمح لها بأن تعتبر الادعاء الجورجي بشأن التوغل العسكري الروسي الكبير في أوسيتيا الجنوبية قبل 8 آب/أغسطس 2008 مدعوماً بما يكفي من الأدلة.“

علاوة على ذلك، أثارت اللجنة مسألة ما إذا كان استخدام جورجيا للقوة في أوسيتيا الجنوبية مبرراً من وجهة نظر القانون الدولي. وكان رد اللجنة على النحو التالي: ”الجواب بالنفي“. وهذا ما حدث في عام 2008.

فقد أدت الحرب إلى وضع اضطر فيه جزء من سكان أوسيتيا الجنوبية إلى الفرار والانتقال ضمن الإقليم. إننا لا نتحدث عن الجورجيين فقط، بل نتحدث عن الأوسيتيين أيضاً. كان ذلك نتيجة للحرب، ولكن هذا أمر لا يمكن للمرء بالطبع أن يعرفه من خلال قراءة مشروع القرار..

علاوة على ذلك، فإن ممثلي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، الذين تعرضوا للهجوم من قبل جورجيا، ليس لديهم فرصة للحضور إلى هذه القاعة لإحاطتنا علماً بما حدث بالفعل. إنهم ممنوعون من الحضور إلى هنا، وممثل جورجيا يجعل الأمر يبدو كما لو أنهم غائبين لا أكثر. لكنني أود أن أقرأ بيانات ممثلي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا فيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدم لنا لننظر فيه.

”منذ عدة سنوات متتالية وجورجيا تقدم مشروع قرار بشأن اللاجئين والمشردين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لتتظر فيه



عليه، إن فنزويلا، التزاما منها بمبادئ دبلوماسيتها البوليفارية للسلام، تدعو بكل احترام مقدمي مشروع القرار A/78/L.74 إلى الامتناع عن اتباع نهج ميسس والعمل على تعزيز تدابير بناء الثقة واتباع نهج بناء إزاء هذه المسألة، بما في ذلك في إطار مناقشات جنيف الدولية بشأن الأمن والاستقرار في جنوب القوقاز، بغية التوصل من خلال الحوار السياسي والتفاوض الدبلوماسي والتعاون إلى حلول للتحديات المشتركة في المنطقة، بما في ذلك التحديات في المجال الإنساني.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعلييل التصويت قبل التصويت

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/78/L.74، المعنون "حالة النازحين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، تشيكيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كيريباس، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سنغافورة،

وفي نهاية المطاف إبرام معاهدة سلام بين جورجيا وجمهورية أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ذلك هو مشروع القرار المعروض علينا اليوم، وتلك هي البيانات التي سمعناها، والتي تهدف إلى إخفاء هذه الحقيقة.

ومن جانبها، تدعو روسيا جورجيا وشركاءها إلى إنهاء هجماتهم المتهورة على تسخينفالي وسوخومي على الساحة الدولية، وإبداء التزامهم بحل المسائل الإنسانية بشكل بناء على أساس مبادئ التعايش السلمي ومناقشة مسألة اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة عملية في مناقشات جنيف الدولية.

ويطلب الوفد الروسي التصويت على مشروع القرار هذا وأن تصوت جميع الوفود التي تدعو إلى إيجاد حلول حقيقية وعملية للمشاكل الإنسانية في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا معارضة لمشروع القرار هذا، الذي ليس سوى منشور دعائي.

**السيدة سولورزانو كافاليري (جمهورية فنزويلا البوليفارية)**

(تكلمت بالإسبانية): إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة التزاما راسخا بصون ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزه والدفاع عنه، عليه، فإنها تلتزم التزاما ثابتا بالتسوية السلمية للمنازعات، وتدعم جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

وفيما يتعلق بالموضوع الذي يجمعنا اليوم، نعتقد أنه من الضروري أن نعرب عن قلقنا إزاء الميل المتزايد لاستغلال الجمعية العامة من أجل مهاجمة أعضائها، والأخطر من ذلك استخدام الجمعية العامة محفلا لاعتماد مشاريع قرارات تقتقر إلى توافق الآراء، وهو أمر قد يؤدي - عوضا عن تعزيز الحوار والتفاوض - إلى تعميق التوترات والانقسامات وزيادة تعقيد الأوضاع والديناميات الإقليمية.

إننا نأمل أن تعمل الجمعية العامة عاجلاً وليس آجلاً على تصحيح مسارها والعودة إلى ممارسة تعزيز عملية صنع القرار القائم على توافق الآراء من خلال عمليات شفافة وشاملة تؤخذ فيها جميع الآراء والشواغل والمساهمات بعين الاعتبار من أجل التوصل إلى حلول للمسائل ذات الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي بأسره، وذلك من أجل مصلحة السلام ورفاهية شعوبنا..

النازحين داخليا واللاجئين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، لأننا نعتقد أن المسائل التي يتناولها القرار 283/78 يمكن معالجتها بشكل أفضل في إطار محادثات جنيف بين تبليسي وموسكو، بواسطة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. ولا ينبغي أن يُنظر إلى امتناع البرازيل عن التصويت على القرار على أنه عدم اكتراث بالمأساة الإنسانية للسكان المشردين أو تأييد السلامة الإقليمية لجورجيا. ونود أن نشير إلى قرار مجلس الأمن 1716 (2006) و 1808 (2008)، اللذين يؤكدان من جديد التزام الدول الأعضاء بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

بهذه المناسبة، من المهم أيضا أن نضع في اعتبارنا القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 وبروتوكولها الأول اللذين ينصان على حق المشردين في العودة الطوعية إلى أماكنهم الأصلية بأمان وكرامة. لذلك نكرر البرازيل اعترافها بالسلامة الإقليمية لجورجيا وتتوقع أن يُحل الخلاف بين الاتحاد الروسي وجورجيا سلميا ومن خلال الحوار في أقرب وقت ممكن. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى تهيئة الظروف السياسية المواتية لعودة المشردين داخليا واللاجئين بأمان، والسعي إلى إيجاد حلول دائمة لتبديد المخاوف من تصعيد جديد للتوترات وتجنب الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم ذلك الوضع الإقليمي الحساس. وندعو البرازيل جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة بناء الثقة والتعاون واعتماد تدابير بناء الثقة، لا سيما في إطار عملية جنيف.

تولى السيد ديبا نائب الرئيس (غامبيا) رئاسة الجلسة.

**السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أخذ الكلمة تعليلا لموقف وفد أرمينيا بشأن القرار 283/78 المعنون "حالة النازحين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا".

تكرر أرمينيا تأكيد موقفها الثابت بشأن ضرورة حل النزاعات بالوسائل السلمية على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن حماية حقوق الإنسان الأساسية لجميع الشعوب

سولفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سورينام، السويد، تيمور - ليشتي، تونغغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو

المعارضون:

بيلاروس، بوروندي، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مالي، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، البرازيل، بروني دار السلام، كمبوديا، الكامبيرون، الصين، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غينيا - بيساو، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، كازاخستان، كينيا، الكويت، قبرغيزستان، لبنان، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، موريتانيا، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، عمان، باكستان، باراغواي، قطر، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سري لانكا، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، توغو، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، اليمن

اعتمد مشروع القرار A/78/L.74 بأغلبية 103 أصوات مقابل 9 أصوات، مع امتناع 53 عضوا عن التصويت (القرار 283/78).

إيما بعد، أبلغ وفد النيجر الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت معارضا لمشروع القرار؛ وأبلغ وفد الأردن الأمانة العامة أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** لقد امتنعت البرازيل مرة أخرى عن التصويت على النص المتعلق بالأشخاص

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان ليعرض مشروع القرار A/78/L.68.

السيد لابسوف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/78/L.68، المعنون "توحيد العزم والتعاون في وسط آسيا على التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات ومواجهتها على نحو فعال" المقدم من أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان في إطار البند 64 من جدول الأعمال، "منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا".

بداية، أود أن أعرب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة ومشاركتها البناءة. فبفضل المرونة التي أبدتها الدول الأعضاء طوال عملية المفاوضات، توصلنا إلى نتيجة توافقية بشأن النص، الذي اجتاز بنجاح إجراء الصمت بدون تحفظات.

أود أن ألقى الضوء على نشأة مشروع القرار. لقد اقترح فخامة السيد شوكت ميرضيايف، رئيس أوزبكستان، في خطابه في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2021 (انظر A/76/PV.3)، وضع خطة عمل مشتركة لمكافحة المخدرات بين بلدان وسط وجنوب آسيا. ويؤكد الاقتراح في جوهره الاتجاه نحو مزيد من الوحدة والتعاون المتضامن بين دول وسط آسيا في معالجة مسائل التنمية المستدامة. وبالفعل، تبلورت في السنوات الأخيرة رؤية مشتركة بشأن المسائل الإقليمية والعالمية الملحة في وسط آسيا بدافع من الإرادة السياسية الجماعية والالتزام الجماعي للدول الأعضاء في المنطقة. وقد ساعد هذا الزخم الإيجابي على تطوير تعاون استراتيجي يحقق المنفعة المتبادلة، مع تعزيز الشراكات عبر الإقليمية والتصدي للتحديات الملحة على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وباعتبار وسط آسيا كيانا إقليمياً ناشئاً، فقد حشدت إمكانات كبيرة لتعزيز الحوارات مع الشركاء العالميين الرئيسيين من خلال إنشاء منصة - 1+5 - دول وسط آسيا الخمس والولايات المتحدة.

ويحدد مشروع القرار، الذي تمت صياغته من خلال مشاورات مكثفة، نهجاً شاملاً في وسط آسيا لتعطيل شبكات الاتجار بالمخدرات

المتضررة من النزاعات، بما في ذلك السكان المشردين قسراً، تعدُّ حجر الزاوية للسلام العادل والشامل والمستدام. وتؤكد أرمينيا تأييدها الكامل لسلامة أراضي جورجيا بروح الشراكة الاستراتيجية التي أقيمت بين دولتنا في كانون الثاني/يناير 2024.

وفي ذلك الصدد، تؤيد أرمينيا أيضاً العودة الطوعية والأمنة والكرامة لجميع السكان المشردين إلى أماكنهم الأصلية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتشدد على أهمية ضمان حماية حقوق الإنسان لجميع الشعوب المتضررة من النزاع. وترى أرمينيا أنه يتعين على الأطراف أن تسعى إلى حل جميع المسائل العالقة من خلال الحوار والمفاوضات حصراً، مع الاحترام الكامل لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

السيد كالمار (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إسرائيل بالخطوات التي اتخذتها حكومة جورجيا لدعم المشردين داخلياً، بما في ذلك من خلال توفير السكن والمساعدات الأخرى، على النحو المنصوص عليه في خطط العمل المتعاقبة لتنفيذ استراتيجية الدولة بشأن المشردين داخلياً، كما هو مبين في التقرير الأخير للأمين العام (A/78/864). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد موقف إسرائيل الثابت في تأييد سيادة جورجيا وسلامة أراضيها فيما يتعلق بمنطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية/تسخينغالي والاعتراف بهما. وتدعم إسرائيل على نحو مستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعزز بناء السلام وتهئية بيئة مواتية بواسطة بناء القدرات. يتمثل موقفنا في أن السبيل إلى حل النزاعات التي طال أمدها يكمن في اتباع نهج تفاوضي متفق عليه بشكل متبادل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليق التصويت بعد التصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 32 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 64 من جدول الأعمال

منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا

مشروع القرار (A/78/L.68)

ويسر المملكة العربية السعودية الانضمام إلى الدول الراحية لمشروع القرار. كما نؤكد على الأهمية التي يوليها بلدي لاتخاذ جميع الإجراءات الوطنية اللازمة لمكافحة المخدرات، تماشياً مع جهودنا لإنفاذ الالتزامات الواردة في المعاهدات والاتفاقيات التي تخص مكافحة المخدرات.

تدعم المملكة العربية السعودية كافة الجهود المبذولة في مكافحة المخدرات. وتنفذ الجهات المختصة بمكافحة المخدرات بالمملكة العديد من البرامج الوقائية للمجتمع الداخلي والخارجي من المواطنين والمقيمين. كما أنها تنفذ العديد من الحملات الإعلامية التي تستهدف عقول وأذهان الشباب وإرشادهم وتوجيههم وتحصينهم ضد أضرار المخدرات. وتعد الجهات المختصة الدراسات والبحوث من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والصحية وتنفيذ الدورات الإرشادية للمعلمين والمعلمات للتوعية بأخطار المخدرات. وتشارك في المؤتمرات المحلية والدولية، وتنفيذ البرامج التوجيهية في جميع القطاعات الحكومية المختلفة. كما أنشأت المملكة المستشفيات المختصة بعلاج وتأهيل مرضى الإدمان ومتابعة حالاتهم. كما تركز الجهات على عقول الأطفال وغرس القيم الإسلامية في نفوسهم، وذلك من خلال التوعية الثقافية في المدارس والمراكز التربوية المنتشرة في أنحاء المملكة، وتوعيتهم بأخطار آفة المخدرات.

تكافح المملكة العربية السعودية المخدرات على المستوى الدولي والعربي. كما تحرص المملكة على التعاون الدولي والتنسيق مع إدارات مكافحة المخدرات في العديد من الدول، مع تكثيف الحضور في اجتماعات اللجنة الدولية لمكافحة المخدرات، والمشاركة في جميع أنشطتها للاستفادة من الممارسات الناجحة في مجالات الوقاية والعلاج والتدريب والبحث العلمي لمكافحة سوء استعمال المخدرات والمؤثرات النفسية. وفي هذا الصدد، وقعت المملكة عدة اتفاقيات كالاتفاقية الوحيدة للمخدرات عام 1961، والبروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 (بروتوكول 1972)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988.

الإقليمية ومنع التدفق غير المشروع للمخدرات. ومن الأمور المحورية في مشروع القرار مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة في معالجة جميع جوانب مشكلة المخدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال استراتيجية متكاملة. ويشدد على اتباع نهج شامل قائم على الأدلة يعالج جانبي الطلب والعرض في معادلة المخدرات مع الحفاظ على حقوق الإنسان. ويشدد مشروع القرار على أهمية التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، من أجل تعظيم أثر الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة المخدرات. كما يبرز مشروع القرار دور المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، وهو مركز إقليمي فريد من نوعه لمكافحة المخدرات في وسط آسيا.

وتلتزم دول وسط آسيا، من خلال تكاتف العزيمة والمؤازرة والتصميم، بإقامة تعاون دولي فعال لمواجهة هذه التحديات الخطيرة. وبمجرد اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار، فإنه بلا شك سيعزز التعاون العالمي وسيكون له أثر إيجابي على برامج وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المنطقة. ونأمل أيضاً أن يكون رادعاً للجرائم المتصلة بالمخدرات، بدعم قوي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأحث جميع الدول الأعضاء على دعم مشروع القرار هذا كدليل على التضامن مع جهودنا المشتركة للتصدي لمشكلة المخدرات في وسط آسيا ومكافحتها بفعالية في إطار نهج شامل ومتكامل ومتوازن لمشكلة المخدرات العالمية.

**السيدة العمير** (المملكة العربية السعودية): بداية يود وفد المملكة العربية السعودية أن يقدم بجزيل الشكر للرئيس على عقد هذه المناقشة العامة اليوم بشأن السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا. كما نتقدم بالشكر لجمهورية أوزبكستان على جهودها المقدرّة في تقديم مشروع القرار بعنوان "توحيد العزم والتعاون في وسط آسيا على التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات ومواجهتها على نحو فعال"، وتيسير المفاوضات البناءة على هذا الموضوع المهم.

وفي الوقت الذي يواجه فيه السلام والأمن والتنمية الدولية تحديات متعددة، فإن استقرار وسط آسيا ونموها وازدهارها يصب في المصالح المشتركة للعالم. الصين على استعداد للعمل مع بلدان وسط آسيا الوسطى لتوسيع نطاق التعاون الشامل، بما في ذلك في مجال مكافحة المخدرات؛ وتعزيز مجتمع أوثق بين الصين ووسط آسيا ذي مستقبل مشترك؛ وتعزيز منطقة سلام وثقة وتعاون في وسط آسيا؛ وتقديم مساهمات جديدة من أجل السلام والاستقرار والتنمية والازدهار في المنطقة والعالم.

**السيدة راجاندران (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة.

سنغافورة مهددة بأفة المخدرات. فنحن دولة مدينة صغيرة ومكتظة بالسكان بالقرب من مراكز إنتاج المخدرات الرئيسية. وفي عام 2022 أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن شرق وجنوب شرق آسيا تشهد انتشاراً واسعاً للميثامفيتامين. ففي عام 2022 وحده، تم ضبط 151 طناً من الميثامفيتامين في المنطقة. نحن أيضاً بلد مستهدف من مهربي المخدرات التي تغرق هذه المنطقة. ولذلك، فإننا نأخذ مشكلة المخدرات العالمية على محمل الجد، ونظل ملتزمين التزاماً راسخاً بالتصدي لهذا التهديد في شراكة وثيقة مع المجتمع الدولي. ولهذا السبب، فإننا نعتزم الانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار الجديد المعنون "توحيد العزم والتعاون في وسط آسيا على التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات ومواجهتها على نحو فعال"، ونفخر بأننا من المشاركين في تقديمه. إننا نؤيد نية بلدان وسط آسيا لفت الانتباه إلى مشكلة المخدرات العالمية التي دمرت حياة الكثير من الناس على مستوى العالم.

وتعتقد سنغافورة اعتقاداً راسخاً بأن أي قرار بشأن التصدي للتحديات الخاصة بالمخدرات ومواجهتها بفعالية ينبغي أن يركز، أولاً وقبل كل شيء، على معالجة الأضرار التي تلحقها إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها بالأفراد والأسر والمجتمعات. ولذلك، فإننا نؤيد الإشارات إلى تصميم بلدان وسط آسيا على تعزيز مجتمع خالٍ من

ختاماً، نؤكد على استمرار المملكة بدعمها للعمل الدولي متعدد الأطراف في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة والمشاركة الفاعلة، والمبادرة بكل ما يسهم بالوصول إلى عالم أكثر سلماً وعدالة وتحقيقاً لمستقبل واعد للشعوب والأجيال القادمة.

**السيد وانغ جيشو (الصين) (تكلم بالصينية):** منذ اتخاذ القرار 299/76 بإعلان وسط آسيا منطقة سلام وثقة وتعاون، عززت بلدان المنطقة اتصالاتها وتعاونها مع البلدان المجاورة ومنظومة الأمم المتحدة، وبذلت جهوداً دؤوبة لمنع النزاعات وعدم الاستقرار، وتعزيز الثقة والتعاون المتبادلين، والتصدي للتحديات المشتركة، مبرهنة بذلك تماماً على تصميمها الراسخ والتزامها الجاد بالحفاظ على السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المشتركة. تؤيد الصين بشكل كامل إنشاء منطقة سلام وثقة وتعاون في وسط آسيا، وهي على استعداد للعمل مع جميع الأطراف للمساهمة في تعزيز السلام والتنمية والتعاون في المنطقة.

لطالما ظل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات الصلة يقوضان السلام والاستقرار في وسط آسيا ويشكلان عقبة خطيرة أمام صحة ورفاهية شعوب وسط آسيا وتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل مشروع القرار A/78/L.68 بشأن توحيد العزم والتعاون في وسط آسيا على التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات ومواجهتها على نحو فعال، الذي قدمته بلدان وسط آسيا، نهجاً لعدم التسامح مطلقاً إزاء مشكلة المخدرات والتصميم على التصدي بقوة للتحديات المتعلقة بالمخدرات. وسيساعد المجتمع الدولي على تعزيز تفهمه لمشكلة المخدرات في وسط آسيا وبتيح الفرصة لجميع الأطراف للعمل معاً على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة للتصدي المشترك لمشكلة المخدرات العالمية.

وتؤيد الصين مشروع القرار تأييداً تاماً وشاركت في تقديمه. والصين على استعداد لمواصلة تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات مع بلدان وسط آسيا في أطاري منظمة شنغهاي للتعاون والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا من أجل المساهمة في تحقيق خلو وسط آسيا من المخدرات.

الإقليمي والدولي في جميع المجالات، مثل العلوم والتكنولوجيا والتعليم والبيئة والتجارة والنقل والثقافة. ونثني على التعاون الثنائي والإقليمي المتزايد بين بلدان المنطقة من أجل تحقيق الازدهار في وسط آسيا. إن تقديم أوزبكستان لمشروع القرار A/78/L.68 بالنيابة عن بلدان المنطقة مثال حي على ذلك. ونشيد بالتصميم المتضافر والمستمر لبلدان وسط آسيا على التصدي للتحديات المتعلقة بالمخدرات وإقامة مجتمع خالٍ من تعاطي المخدرات، وكذلك المساهمة في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها بفعالية.

تتمتع جمهورية أذربيجان بعلاقات ودية وتعاون بناءً مع جميع دول وسط آسيا الخمس. ولدينا انخراط وثيق في العديد من المجالات بما في ذلك النقل والخدمات اللوجستية والطاقة والزراعة والسياحة، ونولي أهمية كبيرة لتعزيز تعاوننا. وتقخر أذربيجان بمشاركتها في تقديم مشروع القرار، وتؤمن إيماناً راسخاً بأنه سيعزز التعاون الإقليمي لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية.

**السيد مادينغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):**  
تهنئ الولايات المتحدة مقدمي مشروع القرار A/78/L.68 على اعتماده بتوافق الآراء. إننا نردد الشواغل التي أثّرت في الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة بشأن التحديات الخطيرة التي تواجه دول وسط آسيا بسبب الاتجار غير المشروع بالمخدرات الاصطناعية، بما في ذلك الميثامفيتامين. وكما ورد في الفقرة 4 من المنطوق فإن التعاون الإقليمي والدولي ووضع مبادرات وخطط عمل استراتيجية هي عناصر هامة في التصدي للمخدرات الاصطناعية وسلانفها. وتماشياً مع الفقرة 8 من المنطوق، تشجع الولايات المتحدة الدول الأعضاء على تعزيز التعاون مع دول المنطقة وتقديم المساعدة التقنية لها من أجل التصدي للتهديد المتزايد للمخدرات الاصطناعية. ونعتقد، كما تظهر الأدلة، أن النهج الأكثر فعالية هو نهج متوازن يعطي الأولوية للعلاج والوقاية والحد من الأضرار ودعم التعافي، فضلاً عن استجابات إنفاذ القانون، واحترام حقوق الإنسان. ويتمثل أحد السبل لتوسيع نطاق التعاون بشأن هذه المسألة في التحالف العالمي للتصدي لتهديدات المخدرات الاصطناعية، الذي يضم الآن 152 حكومة و 15 منظمة دولية.

تعاطي المخدرات لكفالة أن يتمكن جميع الناس من العيش في صحة وكرامة وسلام وأمن ورخاء. ويعكس ذلك التزام الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ فترة طويلة بتحقيق رؤية البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا خالية من المخدرات. كما أننا نؤيد الاعتراف الصريح في النص بأن المفاهيم الخاطئة للمخاطر المتصلة بالمخدرات يمكن أن تؤدي إلى زيادة تعاطي المخدرات غير المشروعة أو إلى استعمالها على نحو أكثر ضرراً. ونقدر التوازن الدقيق الذي أقامه الميسر، أوزبكستان، في تسليط الضوء على أهمية السلامة العامة والعدالة الجنائية والتعاون في مجال إنفاذ القانون عند التصدي للتحديات المتعلقة بالمخدرات ومواجهتها، إلى جانب عناصر مهمة أخرى، مثل الصحة العامة.

ويتيح مشروع القرار هذا فرصة للمجتمع الدولي للاعتراف بأن مشكلة المخدرات في العالم ليست حكرًا على منطقة بعينها دون غيرها. وفي الوقت نفسه، ندرك تماماً أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية بفعالية. يجب علينا أن نعترف بالظروف الفريدة لكل بلد ومنطقة ونحترمها حتى ونحن نعمل بشكل جماعي لمواجهة التحديات المشتركة المتعلقة بالمخدرات. وإذ نتطلع إلى تقديم مشروع القرار الجامع بشأن معالجة مشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها في اللجنة الثالثة هذا العام، تود سنغافورة أن تسجل موقفها بأن أي مناقشة بشأن هذه المسألة ينبغي أن تركز على مجالات الاتفاق بين الدول، بدلاً من التركيز على المصالح الضيقة للبعض. ونأمل مخلصين أن تعود جميع المناقشات بشأن المراقبة الدولية للمخدرات إلى هدف تحقيق توافق الآراء.

**السيدة أهانغاري (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):** ترحب جمهورية أذربيجان بعقد مناقشة اليوم بشأن بند جدول الأعمال المعنون "منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا"، الذي يدل مرة أخرى على الاهتمام المستمر بالتداول بشأن موضوعي صون السلام وتعزيز الأمن في المنطقة. وتضطلع بلدان وسط آسيا، وهي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، بدور مهم في كفالة السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، وكذلك في تعزيز التعاون

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً أن تركيا تؤيد تأييداً تاماً تطلعات جمهوريات وسط آسيا إلى تعزيز مجتمع خال من إساءة استعمال المخدرات ويسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار.

**السيد بولغارو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نود أن نشكر منسقي المفاوضات بشأن مشروع القرار A/78/L.68 حول مكافحة المخدرات في وسط آسيا، وهم ممثلو أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان. ونشكرهم على جهودهم في السعي لإيجاد حلول توفيقية وتسويات مقبولة للأطراف.

يرحب الوفد الروسي أيضاً بالنهج البناء للمشاركين في المشاورات. ونأمل أن يكون هذا النهج أيضاً أساساً جيداً للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مبادرات أخرى لمكافحة المخدرات. ويجسد دعمنا لمشروع القرار تضامناً روسياً مع تطلع بلدان وسط آسيا الوسطى إلى بناء مجتمع خالٍ من المخدرات، وهذا لا يقتصر على تلك المنطقة فحسب، بل يشمل بلداناً أخرى أيضاً.

يشمل مشروع القرار مجموعة واسعة من مجالات التعاون بشأن مسألة المخدرات على المستوى الإقليمي. ونرحب بحزم دول وسط آسيا في احترام مطالب الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وتظل هذه الاتفاقيات حجر الأساس للنظام الدولي الحديث لمكافحة المخدرات. ونعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون في المنطقة، بما في ذلك في مجال إنفاذ القانون ونعتقد أن مواصلة التركيز على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتقديم الدعم له في هذه المسألة أمر بالغ الأهمية.

في ضوء التهديدات والتحديات الحالية، من المهم جداً مكافحة التدفق غير المشروع للمخدرات التي تدخل المنطقة من الخارج. نتمنى للزملاء كل النجاح في مواجهة هذا التهديد الخطير ونأمل أن يستمر تعاوننا المثمر في مكافحة المخدرات.

**الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.68.

ونشجع جميع البلدان المهتمة على الانضمام إلى الولايات المتحدة في هذا الجهد العالمي.

وتؤكد الولايات المتحدة من جديد دعمها الكامل لدور فيينا كمركز للمناقشات الدولية بشأن سياسة المخدرات. يجب أن تظل نيويورك تحترم الدور القيادي لفيينا وتضمن ألا تتجاوز سياساتها لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة. ونحث جميع الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من سلطة اللجنة وخبرتها في صلاحية الدعوة إلى الاجتماعات لمعالجة جميع جوانب مشكلة المخدرات العالمية.

**السيد تانريوفر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** نود أن نشكر أوزبكستان على عرض مشروع القرار هذا في الوقت المناسب وتيسير مفاوضاته بطريقة بناءة وتعاونية تحظى بتقدير كبير.

وتؤكد تركيا من جديد التزامها القوي بجهودنا المشتركة وبالتعاون الدولي في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. إن مشكلة المخدرات في العالم هي مشكلة ذات أولوية تحتاج إلى معالجة شاملة. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو الكيان الرائد في مجال السياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات، وينبغي أن يواصل الاضطلاع بدوره المستقل والمحايد وتوجيه مساعيها. ونحن ملتزمون بالتزاماً كاملاً بالاتفاقيات الثلاث للمراقبة الدولية للمخدرات ونود أن نرى تنفيذها الكامل والعالمي. وبهذه الطريقة، تدعم تركيا التزام دول وسط آسيا بالامتثال الكامل لالتزاماتها وتحقيق أهدافها وغاياتها وتنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات.

تحتل تركيا موقعا حيويا على طريق البلقان، وقد كان طريق العبور الأكثر استخداما تاريخيا لتهرب المواد الأفيونية القادمة من وسط آسيا. كما كانت تركيا إحدى الدول الرائدة في ضبط المواد الأفيونية والميثامفيتامين.

على الرغم من حدوث انخفاض كبير في زراعة وإنتاج المواد الأفيونية في المنطقة في الآونة الأخيرة، فإن مشكلة المخدرات في وسط آسيا لا تزال قائمة وتظهر تهديدات جديدة. ونظرا لموقعنا الجغرافي، فإن تركيا تولي أهمية بالغة للالتزامات جمهوريات وسط آسيا بتحسين التعاون الوطني والإقليمي والدولي في مجال مكافحة المخدرات.

الإجراءات ضرورية لخلق بيئة يستطيع فيها الجميع أن يعيشوا حياة صحية بكرامة وأمان.

ولئن كنا نقدر أهمية التعاون والمبادرات الإقليمية في التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات ومواجهتها، فإننا نشعر بالقلق إزاء التشطي المحتمل الذي يمكن أن ينجم عن إضفاء الطابع الإقليمي على هذه المناقشات داخل الجمعية العامة. ونعتقد أنه ينبغي توجيه التزاماتنا في هذا المنتدى نحو بذل جهود شاملة ومنسقة في هذا المجال. ولهذا السبب، عندما نتكلم عن الجهود الجماعية داخل الجمعية العامة، فإننا ندعو إلى تجاوز سردية مجتمع خالٍ من المخدرات نحو استراتيجيات شاملة تجسد تعقيد وواقع مشكلة المخدرات العالمية - استراتيجيات ذات منظور جنساني، كما ورد في القرار، ومنظور لحقوق الإنسان قائم على الأدلة، تعالج الأسباب الجذرية للمشكلة وتؤدي إلى التنمية المستدامة، ودائمًا من منظور يضع الفرد في مركز السياسات ويشمل الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي كركائز أساسية.

كما أننا نقر بأن السياقات المختلفة في جميع أنحاء العالم تتطلب استراتيجيات وأساليب مختلفة من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالمخدرات. وفي هذا الصدد، نؤيد الاستراتيجيات الشاملة التي تعترف بالسياقات والاحتياجات المختلفة للدول الأعضاء، وبالتالي تعزيز الحلول المستدامة والمنصفة التي تحترم كرامة وحقوق الأشخاص المعنيين.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أشكر مرة أخرى وفود دول وسط آسيا على تقانيها في هذا الجهد المهم جدا، مع التأكيد مجدداً على التزام المكسيك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها من خلال نهج شامل ومنكامل يوائم بين منع الجريمة والسياسات المتعلقة بالعدالة الجنائية والسياسات الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان والصحة العامة.

**السيد لاغاتي (بلجيكا)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فضلا عن سان مارينو.

ولعلم الأعضاء، أُغلق باب المشاركة في تقديم مشروع القرار إلكترونياً. وأعطى الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

**السيدة شارما (الأمانة العامة)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/78/L.68، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، أرمينيا، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، بيلاروس، تركيا، الجزائر، جيبوتي، سنغافورة، السنغال، الصين، عمان، الفلبين، قطر، الكونغو، الكويت، كيريباس، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، نيكاراغوا واليابان.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية)**: تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.68 المعنون "توحيد العزم والتعاون في وسط آسيا على التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات ومواجهتها على نحو فعال".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.68؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.68 (القرار 284/78).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية)**: قبل أن أعطي الكلمة لتعليق التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها تعليلا للتصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلى بها الوفود من مقاعدها.

**السيد ريزا باوتيسنا (المكسيك)** (تكلم بالإسبانية): تود المكسيك أن تشكر وفود دول وسط آسيا على عرضها القرار 248/78، المعنون "توحيد العزم والتعاون في وسط آسيا على التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات ومواجهتها على نحو فعال".

ويقدر وفد بلدي ويثمن الجهود التي بذلها الميسرون لإدماج المواقف المختلفة للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بإدراج عناصر مهمة، مثل الإقرار بأهمية الاستراتيجيات القائمة على الأدلة العلمية، فضلا عن إدماج المنظور الجنساني والصحة العامة وحقوق الإنسان من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالمخدرات. فهذه



وترتبط الإشارة إلى الوثيقة الختامية للجنة المخدرات بشواغل ذات طابع إجرائي، حيث أننا نصر على أن لجنة المخدرات، بما لها من ولاية لاستعراض وتحليل الحالة العالمية للمخدرات، بالنظر إلى خفض العرض والطلب، يجب أن تظل المنتدى الرئيسي للقرارات المتعلقة بالمخدرات.

ونأسف لأن هذا القرار لم يُقدم في الدورة السابعة والستين للجنة، وهو المنتدى الذي كان ينبغي تناول هذا النص فيه. وعلى الرغم من أن الدور الرئيسي للجنة المذكور في القرار، وهو ما نقدره، فإننا نرى أن تحول العمليات ذات الصلة من اللجنة إلى الجلسة العامة للجمعية العامة أمر مثير للمشاكل. ويؤدي ذلك إلى احتمال تقيض اللجنة من خلال الأزواجية غير المرغوب فيها وزيادة خطر تباين الصياغة والنهج، ومما يزيد من تفاقم هذا القلق النهج الإقليمي الذي اتبعه القرار المطروح. ومع ذلك، فإننا نشكر الميسر، أوزبكستان، على الجهود التي بذلتها خلال المفاوضات وعلى مراعاة عدد من شواغلنا الرئيسية، مما سمح للاتحاد الأوروبي بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن النص.

**السيدة سولانو راميريس (كولومبيا)** (تكلت بالإسبانية): تؤكد كولومبيا مجدداً دعمها للجهود الإقليمية المبذولة في وسط آسيا من أجل التصدي لمختلف التحديات المتعلقة بالمخدرات. وبالمثل، نود أن نشكر مقدمي مشروع القرار على مراعاة بعض الشواغل المعرب عنها في إطار المفاوضات.

ويشير وفد بلدي إلى أهمية تعزيز التعاون الدولي، بالنظر إلى الحالة العالمية للمخدرات، من منطلق أنه من غير الممكن من حيث التوقيت أو الفعالية معالجة المسألة من خلال نهج قائم على الأمن أو منعزل أو مجزأ. وتُظهر تجربة كولومبيا أنه بغية معالجة المسائل المتصلة بالمخدرات، من المهم اتخاذ تدابير تأخذ في الاعتبار إخفاقات الماضي الموثقة على نطاق واسع من أجل التغلب على الآثار الضارة لحرب المخدرات.

علاوة على ذلك، تعتقد كولومبيا أنه من المهم الاعتراف بالتقدم المحرز في الجمعية العامة وفي لجنة المخدرات، بما في ذلك من خلال

يلقى الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع مشكلة المخدرات في العالم. يؤسفنا أن هذا الجانب لم ينعكس بشكل كامل في القرار 284/78، حيث لم يتم الاعتراف بمجلس حقوق الإنسان وقراراته ذات الصلة على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، يعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه ودعمه الثابتين للولاية الشاملة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات. ونعترف بالدور الرئيسي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في رصد الحالة ووضع استراتيجيات بشأن المراقبة الدولية للمخدرات وتقديم توصيات باتخاذ تدابير لمعالجة المشكلة. ويُستكمل ذلك بالعمل المهم الذي تقوم به كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمعات المحلية المتضررة. ونأسف لعدم ذكر جميع الهيئات ذات الصلة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في القرار المطروح.

وينبغي أن تتشارك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الإعراب عن هذا القلق. وقد اتفقنا جميعاً على الإعلان السياسي الصادر مؤخراً عن لجنة المخدرات بشأن استعراض منتصف المدة لعام 2024، الذي اعتمده لجنة المخدرات في دورتها السابعة والستين في آذار/مارس من هذا العام، باعتباره سبيلاً للمضي قدماً في التعاون على جميع المستويات. وهذا يدل على التزام واضح بتعزيز سياسات ومبادرات شاملة ومتوازنة ومنكاملة ومتعددة التخصصات ومبنية على الأدلة العلمية من أجل تعزيز تنفيذ جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات مكافحة المخدرات على نحو أفضل، ووضع الصحة والرفاه وحقوق الإنسان والأمن العام والسلامة الخاصة بجميع أفراد المجتمع، ولا سيما الأكثر تضرراً من الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات أو المعرضين لخطرهما، في صميم جهودنا.

ولا تزال سويسرا ملتزمة التزاماً راسخاً بسياسات عملية قائمة على الأدلة لمكافحة المخدرات تركز على حقوق الإنسان والصحة العامة، ولا تعالج استهلاك المخدرات فحسب، بل أيضاً العوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية التي تكمن وراء المسائل المتعلقة بالمخدرات. وسنواصل تعزيز سياسات مثل الوقاية والعلاج والحد من المخاطر وإنفاذ القانون والتعاون الدولي.

**السيد ميد (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، تود كندا أن تشكر أوزبكستان وبلدان وسط آسيا على جهودها بشأن هذه المسألة الهامة.

وتود كندا أن تسلط الضوء، في الوقت نفسه، على شواغلها فيما يتعلق بالسياق الذي أُعد فيه القرار. ويثير إعداد قرارات إقليمية قائمة بذاتها في الجمعية العامة عدداً من التساؤلات والمخاطر المتصلة بالجهود العالمية لمعالجة المناقشات المتعلقة بالمخدرات الجارية في هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ولا سيما لجنة المخدرات. ومن أجل ضمان الخبرة المناسبة وتجنب التجزؤ والتباين، من الأفضل اقتراح المناقشات والقرارات المتعلقة بالسياسة الدولية للمخدرات والتفاوض بشأنها في فيينا.

ونحن ندعو بقوة إلى سياسة للمخدرات مبنية على الأدلة ومتجذرة في حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني. ونؤكد من جديد ضرورة إبراز المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان بشكل أوضح، بما في ذلك نهج الحد من الضرر، مع الاعتراف بأهميتهما الحاسمة في صياغة سياسات فعالة في مجال المخدرات.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 64 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 16/50.

القرارات المتخذة عن طريق التصويت. ونلاحظ أن النص كان من الممكن زيادة تحسينه فيما يتعلق بموضوعات حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وحماية البيئة، وكذلك من خلال الاعتراف باحتياجات وتطلعات الفئات الاجتماعية التي تعيش في ظل أوضاع هشة. ويؤكد ذلك من جديد الحاجة إلى المضي قدماً في إجراء استعراض نقدي للنظام الدولي لمراقبة المخدرات من منظور غير عقابي يستند إلى أدلة علمية.

وستواصل كولومبيا الاضطلاع بدور نشط وبناء في المناقشات المتعددة الأطراف بشأن هذه المسألة، بغية وضع الناس في صميم أي سياسة تتصل بالمخدرات وتعزيز منظور الصحة العامة وإعادة التأهيل، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية البديلة، والحصول على المواد الخاضعة للرقابة، فضلا عن الحد من الأضرار والمخاطر.

**السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** تود سويسرا أن تشكر أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على تيسير المفاوضات بشأن هذا القرار. ونحن ممتنون لرغبة والتزام بلدان وسط آسيا في التغلب المشترك على التحديات المتعلقة بالمخدرات في المنطقة. ونقدر الجهود التي بذلها الفريق الرئيسي، تحت إشراف أوزبكستان، لإيجاد حل وسط من أجل التوصل في النهاية إلى اتفاق بشأن النص. لقد شاركت سويسرا بشكل استباقي خلال المفاوضات، وانضمت بروح من التوافق إلى توافق الآراء.

ومع ذلك، نلاحظ أن القرار يتعلق بمنطقة معينة وأن نطاقه لا يمكن أن يكون عالمياً. ونود أيضاً تأن نوضح موقفنا بشأن بعض جوانب النص. وعلى وجه التحديد، ما زلنا ننأى بأنفسنا عن مفهوم المجتمع الخالي من إساءة استعمال المخدرات، المذكور في الفقرة السابعة من الديباجة والفقرة 1 من المنطوق. ومن وجهة نظرنا، فإن ذلك المفهوم عفا عليه الزمن وغير واقعي ويؤدي إلى نتائج عكسية. وهو مسؤول أيضاً، سواء عن قصد أو عن غير قصد، عن الاستمرار في تأجيج الوصمة الاجتماعية التي غالباً ما يواجهها الأشخاص الذين يعانون من مشاكل تتعلق باستهلاك المخدرات. علاوة على ذلك، يُستخدم هذا المفهوم في بعض الأحيان لتبرير الإساءات وانتهاك حقوق بعض الأفراد والجماعات.